



الأرباح الرأسمالية لصغار المكلفين

الدليل الإرشادي المبسط



معرض الأمثلة

01	الغرض من هذا الدليل المبسط	03
02	كيفية استخدام هذا الدليل	03
03	إخلاء المسؤولية	03
04	نطاق تطبيق الدليل الإرشادي المبسط الخاص بضريبة الأرباح الرأسمالية	04
05	سعر ضريبة الأرباح الرأسمالية	04
06	كيفية احتساب الأرباح الرأسمالية	05
07	التقييم لأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية	05
05	7.1 منهجية التقييم لصغار المكلفين	05
07	7.2 تقرير التقييم	07
08	متطلبات نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية	08
09	الموعد النهائي للتقديم والسداد	08
10	شهادة عدم الممانعة	08

1 | الغرض من هذا الدليل المبسط

يهدف هذا الدليل إلى تقديم إرشادات مبسطة لصغار المكلفين والأشخاص الطبيعيين، لمساعدتهم على فهم ضريبة الأرباح الرأسمالية وتطبيقها وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل رقم (24) لسنة 2018 وتعديلاته بموجب القانون رقم (11) لسنة 2022 (المشار إليه بـ "قانون الضريبة على الدخل")، ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب القانون رقم (24) لسنة 2018 وتعديلاتها بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2023 (المشار إليها بـ "اللائحة التنفيذية")، بالإضافة إلى القرارات التنفيذية السارية ذات الصلة.

2 | كيفية استخدام هذا الدليل

يوضح هذا الدليل كيفية احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية وتطبيقها وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية. ويهدف إلى توضيح بعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بضريبة الأرباح الرأسمالية ذات الصلة بصغار المكلفين و بمنهجيات التقييم. إلا أنه لا يُعد بديلاً عن الدليل الإرشادي الرئيسي للمكلف بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية الصادر عن الهيئة العامة للضرائب بصفته وثيقة تفسيرية لالتزامات المكلف ومن خلال الأمثلة التطبيقية المرفقة يمكن الاطلاع على **الدليل الإرشادي للمكلفين** على موقع الهيئة العامة للضرائب ضمن صفحة ضريبة الأرباح الرأسمالية.

3 | إخلاء المسؤولية

إن هذه المعلومات الواردة في هذا الدليل تُقدّم لأغراض الإرشاد العام فقط، ولا يجب اعتبارها على أنها استشارة قانونية أو ضريبية. ولا تُعد هذه المعلومات التزاماً قانونياً على الهيئة العامة للضرائب (المشار إليها بـ "الهيئة") أو لأي جهة حكومية أخرى. تعكس المعلومات الواردة في هذه الوثيقة تفسيراً لأحكام قانون الضريبة على الدخل واللائحة التنفيذية والقرارات السارية حتى تاريخ النشر.

لا يُقصد من هذا الدليل أن يكون مرجعاً شاملاً بطبيعته، كما أنه لا يقدم إجابات قطعية في جميع الحالات. وإنما يهدف إلى توضيح المفاهيم ومساعدة القارئ على فهم التزاماته الضريبية والامتثال فيما يتعلق بالأرباح الرأسمالية في دولة قطر. ولا يقوم هذا الدليل بإلغاء أو تعديل



أو استبدال أي أحكام أو متطلبات منصوص عليها في قانون الضريبة على الدخل أو اللائحة التنفيذية أو القرارات السارية ذات الصلة، ويجب على كل شخص أن يأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة به عند تطبيقه.

تطبق أي تعديلات مستقبلية تطرأ على قانون الضريبة على الدخل أو اللائحة التنفيذية أو القرارات ذات الصلة، والتي تؤثر على ضريبة الأرباح الرأسمالية أو على التزامات الامتثال والإفصاح المتعلقة بها على ما ورد في هذا الدليل.

وعند تطبيق الإجراءات الضريبية والإرشادية في دولة قطر، يجب أخذ في الاعتبار التشريعات واللوائح الضريبية اللاحقة، كما يخضع هذا الدليل للتحديث أو التعديل دون إشعار مسبق.

4 | نطاق تطبيق الدليل الإرشادي المبسط الخاص بضريبة الأرباح الرأسمالية

- بالنسبة للأشخاص المعنوية المقيمة والمنشآت الدائمة لشركات غير مقيمة: يتم الإفصاح عن ضريبة الأرباح الرأسمالية ضمن الإقرار السنوي لضريبة الدخل دون تقديم إقرار مستقل.
- بالنسبة للأشخاص المعنوية والكيانات غير المقيمة: يتم الإفصاح عن ضريبة الأرباح الرأسمالية من خلال تقديم إقرار مستقل.
- بالنسبة للأشخاص الطبيعيين: يتم الإفصاح عن ضريبة الأرباح الرأسمالية من خلال تقديم إقرار مستقل لضريبة الأرباح الرأسمالية عن عمليات التصرف في حصص الملكية في الشركات المسجلة في دولة قطر أو جميع عمليات التصرف في الأصول المادية أو غير المادية والمرتبطة بنشاط تجاري خاضع للضريبة، وذلك في الحالات التي لا تكون فيها تلك الأصول مدرجة ضمن الميزانية العمومية للمكلف.

5 | سعر ضريبة الأرباح الرأسمالية

يبلغ سعر ضريبة الأرباح الرأسمالية عشرة بالمائة (10%).

6 | كيفية احتساب الأرباح الرأسمالية

يتم احتساب الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول المادية وغير المادية على النحو التالي:

1. الأصول غير القابلة للاستهلاك (مثل: الأراضي):
الفرق بين قيمة المقابل المستلم عن الأصل أو سعر السوق، أيهما أعلى، وتكلفة الأصل.
2. الأصول القابلة للاستهلاك (مثل: الأصول المادية كالألات والمعدات):
الفرق بين قيمة المقابل المستلم عن الأصل أو السعر السوق، أيهما أعلى، والقيمة الدفترية الصافية (حتى تاريخ البيع أو التصرف).
4. العقارات المملوكة لغير المقيمين (مثل: العقارات الواقعة في دولة قطر):
الفرق بين سعر البيع أو سعر السوق، أيهما أعلى، وتكلفة تملك العقار.
5. الأسهم/حصص الملكية (مثل: الأسهم المدرجة والأسهم في الشركات الخاصة): الفرق بين سعر البيع أو القيمة العادلة، أيهما أعلى، وقيمة المقابل المتعلق بحصة البائع في رأس المال.

7 | التقييم لأغراض ضريبة الأرباح الرأسمالية

7.1 | منهجية التقييم لصغار المكلفين

يشير نهج التقييم إلى الإطار المنهجي المعتمد لتقييم الحصص والأسهم والأصول الرأسمالية. وتمشياً مع معايير التقييم الدولية ولا سيما (IFRS 13)، يجوز للمكلفين استخدام أحد مناهج التقييم التالية بناء على طبيعة الأصل وظروف المعاملة:

1. منهج السوق: بناءً على بيانات السوق المتاحة، مثل أسعار المعاملات الحديثة لأصول مشابهة.
2. منهج الدخل: بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية والمنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من الأصل.



3. منهج صافي الأصول (NAV): بناءً على القيمة العادلة لصافي أصول الكيان (إجمالي الأصول مطروحًا منها إجمالي الالتزامات).

لا يعد أي منهج إلزامياً أو مفترض التطبيق بشكل افتراضي، إذ يجب اختيار النهج الأنسب للأصل محل التقييم وتبرير ذلك بتفسيرات معقولة وأدلة داعمة. وللمزيد من التفاصيل، يرجى الرجوع إلى القسم 7.2 من دليل المكلفين بشأن ضريبة الأرباح الرأسمالية المتاح على الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للضرائب.

مثال 1

يمتلك أحمد نسبة 40% من أسهم مطعم "Q"، وهو مطعم خاص صغير مُسجّل في دولة قطر. يلتزم مطعم "Q" بالمتطلبات الضريبية، ويقوم بإعداد قوائم مالية سنوية وتقديم إقرار ضريبي إلى الهيئة العامة للضرائب.

في 30 يونيو 2025، قرر أحمد بيع كامل حصته البالغة 40% من مطعم "Q". ولأغراض احتساب ضريبة الأرباح الرأسمالية، فقد اعتمد المطعم منهج صافي قيمة الأصول لتحديد القيمة العادلة للحصص.

في 31 ديسمبر 2024، أظهرت الميزانية العمومية المعتمدة لمطعم "Q" ما يلي:

• القيمة الدفترية لإجمالي الأصول: 8.5 مليون ريال قطري

• القيمة الدفترية لإجمالي الالتزامات: 3 ملايين ريال قطري

حدد المطعم تاريخ التقييم في 30 يونيو 2025، وقامت بمراجعة أصولها والتزاماتها، مع إجراء التعديلات اللازمة في الحالات التي لا تعكس فيها القيم الدفترية القيمة العادلة في ذلك التاريخ، بما في ذلك ما يلي:

• تعديل قيمة مبنى المطعم (المملوكة للمطعم) إلى القيمة السوقية التقديرية استنادًا إلى مبيعات عقارية مماثلة حديثة.

• مراجعة الذمم المدينة التجارية وتعديلها بما يعكس المبالغ المتوقع تحصيلها.

• مراجعة الالتزامات واعتمادها بالقيم المتوقع سدادها في تاريخ التقييم.

وبعد إجراء هذه التعديلات، أصبحت القيم كما يلي:

• القيمة العادلة لإجمالي الأصول: 9.2 ملايين ريال قطري

• القيمة العادلة لإجمالي الالتزامات: 3.1 ملايين ريال قطري

وعليه، تم احتساب صافي قيمة الأصول لمطعم "Q" على النحو التالي:

← 9.2 ملايين ريال قطري - 3.1 ملايين ريال قطري = 6.1 ملايين ريال قطري

وبناءً على ذلك، فإن القيمة العادلة للحصص الخاصة بأحمد تبلغ:

← 6.1 ملايين ريال قطري $\times 40\% = 2.44$ مليون ريال قطري.

7.2 تقرير التقييم

يجب أن يتضمن تقرير التقييم المُقدّم إلى الهيئة العامة للضرائب، على الأقل، المعلومات التالية:

• بيانات المُقيّم (داخليًا أو خارجيًا)، بما في ذلك اسم الشركة أو الجهة، العنوان، وبيانات الاتصال؛

• غرض وأساس التقييم؛

• وصف وتفاصيل الأصول محل التقييم؛

• تاريخ التقييم؛

• تاريخ إصدار تقرير التقييم؛

• مناهج وأساليب التقييم المستخدمة، مع توضيح أسباب اختيارها وأي افتراضات ذات صلة؛

• المعلومات المالية، بما في ذلك البيانات المالية السابقة وتعديلات التطبيق لآخر ثلاث سنوات؛

• النتيجة النهائية للتقييم.

في حال عدم وجود المعلومات المشار إليها أعلاه بشكل كافٍ في تقرير التقييم، يحق للهيئة العامة للضرائب إعادة تقييم قيمة الأصول وفقاً لما تراه مناسباً.

8 | متطلبات نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية

قبل تقديم الإقرار المستقل لضريبة الأرباح الرأسمالية، يتعين على المكلف أولاً استكمال نموذج ما قبل تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية عبر نظام "ضريبة".

يهدف هذا الإجراء إلى ضمان تزويد الهيئة العامة للضرائب بمعلومات التقييم ومراجعة تفاصيلها والتحقق ما إذا كان هناك أي إعفاء ضريبي ينطبق في هذا الشأن. لا يعتبر هذا النموذج إقراراً منفصلاً عن إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية، بل هو إجراء تمهيدي يهدف إلى دعم واستكمال إعداد إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية.

9 | الموعد النهائي للتقديم والسداد

يجب تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية وسداد الضريبة المستحقة ذات الصلة خلال ثلاثين (30) يوماً من تاريخ إبرام العقد أو التصرف في الأصول، أيهما أسبق. ولا يُعتبر الإقرار مقدماً ما لم يتم سداد الضريبة المستحقة وتسويتها عبر نظام ضريبة.

يتعين على المكلفين غير المسجلين لدى الهيئة العامة للضرائب إتمام التسجيل في نظام "ضريبة" للمضي في إجراءات تقديم إقرار ضريبة الأرباح الرأسمالية.

10 | شهادة عدم الممانعة

يجب الحصول على شهادة عدم ممانعة في جميع الحالات التي يتم فيها التصرف في أسهم/ حصص شركة مسجلة في دولة قطر. وتُعد شهادة عدم الممانعة ضرورية لاستكمال إجراءات تغيير الملكية لدى وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة.

ومن الجدير بالذكر، تبقى شهادة عدم الممانعة مطلوبة حتى في الحالات التي تكون فيها الشركة معفاة من الضريبة، وذلك لأغراض إدارية، لاستكمال إجراءات تغيير الملكية وتحديث السجلات الرسمية للمساهمين لدى وزارة العدل ووزارة التجارة والصناعة.

امسح الرمز



للاطلاع على آخر تحديث لهذا المستند
وجميع المستندات المنشورة.

أو عبر زيارة منصة "ضريبة"



www.dhareeba.gov.qa